الابن المدلل لدى حكومات المعراخ . فالفروع الصناعية خصوصاً تلك المعد انتاجها للتصدير ، كانت تتمتع بالدعم الكامل ، حتى وان تم هذا الامر على حساب دافع الضرائب الاسرائيلي ، واذا لم يكف ذلك فبواسطة اصدار الاوراق النقدية اي زيادة العجز في الميزانية . وكانت سياسة تقوية الصناعة وبالتالي تشجيع الصادرات ، هي الحل الامثل الذي تبنته الحكومات الاسرائيلية ، منذ ايام بنحاس سابير في مطلع السبعينات وحتى الآن ، لمواجهة المشاكل الاقتصادية في اسرائيل خصوصاً مشكلة العجز في الميزان التجاري .

« واللوبي » الصناعي كان يقابله ايضاً « لوبي » زراعي يتمتع بمنافع مماثلة خصوصاً لجهة القروض الرخيصة التي كانت تمنح لتطوير مختلف الفروع والمستوطنات الزراعية .

وكان تأمين مصالح هذه الفروع يقتضي اتباع سياسة اقتصادية ترتكز اساساً على التوجيه والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي العام ، وتوفير مختلف انواع الدعم لبعض الفروع على حساب فروع اخرى ، الامر الذي تم في عهد المعراخ وادى كما ذكرنا ، الى خلق مراكز قوى اقتصادية واجتماعية تمثل البنية الاساسية في اسرائيل .

سلطة جديدة ومصالح جديدة

لم تكن هذه السياسة تتلاءم بالطبع مع وجهة نظر اليمين الاسرائيلي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي التي كان قد تبناها منذ نشأته في منتصف العشرينات ، والمرتكزة على قواعد الاقتصاد الحر ، كوسيلة للتعامل مع الوضع الاقتصادي في اسرائيل وحل مشاكله [1] . ويبدو ان تبني هذه السياسة منذ اكثر من سنتين ، قد ساهم فعلاً في دفع الاقتصاد الاسرائيلي الى وضعه الحالي ، حتى انه يمكن القول ان التضخم المالي والعجز التجاري اللذين تعانيهما اسرائيل ، هما في الجزء الاكبر منهما انتاجاً ذاتياً ، يعكس بداية تبلور مراكز قوى ومصالح جديدة مختلفة تماماً عن تلك التي كانت قائمة في السابق ، والتي لا زالت تخوض المواجهة بدعم قوي من المعارضة ، الامر الذي ينعكس تماماً على الوضع الداخلي في اسرائيل . فسياسة « تحسين اوضاع الشعب » التي دعي اليها زعماء ليكود اثناء الانتخابات ، والتي انبثقت عنها سياسة الاقتصاد الحر بعد تشكيل حكومة ليكود ، لم تؤد حتى الآن سوى الى تحسين اوضاع طبقة معينة من الاسرائيليين ، فتحت امامها منافذ واسعة للاثراء وجني الارباح الخيالية على حساب الطبقات الفقيرة التي كانت العامل الاساسي في دفع ليكود الى السلطة ، وفقاً لنتائج الانتخابات الاخيرة للكنسيت . والسبب في ذلك ان سياسة الاقتصاد الحر وما تضمنته من الغاء الرقابة على العملة الصعبة وتعويم الليرة الاسرائيلية مع اجراء تخفيض كبير في قيمتها ، وغيرها من الاجراءات التي عادت بالضرر الكبير على ريعية العمل الانتاجي ، لم تكن تتلاءم مع الواقع الاقتصادي الاسرائيلي . وقد تجاهل المسؤولون الجدد في حينه النقد الذي وجه لسياستهم هذه ، فلم تخفض الحكومة نفقاتها كما وعدت ، في مقابل التخفيض الكبير في العملة ، ولم تفرض اي حظر على تدفق القروض بالعملة الصعبة من الخارج . ونتيجة ذلك فقد بدأ التدهور الاقتصادي بعد اشهر من بدء تنفيذ السياسة الجديدة ، حيث ازدادت حدته مع بدء المواجهة بين الحكومة والقطاعات العمالية التي تساندها الهستدروت ، خصوصاً بعد ان استسلمت هذه لمطالب قطاعات واسعة منها . وبعد اقل من سنتين على بدء تنفيذ هذه السياسة ، بدأت الحكومة